

الذريعة إلى اصول الشريعة

[48] وأما كون فاعله قادرا فلا يجوز أن يكون المؤثر في كونه أمرا، لان تعلق هذه الصفة به وهو أمر كتعلقها به وهو غير أمر. ولان كونه قادرا لا يؤثر إلا في الایجاد، وكونه أمرا حكم زائد على الوجود. وأما كونه عالما فلا يخلو من أن يراد به كونه عالما بذات الأمر، أو بالمأمور به، أو يراد بذلك كونه عالما بأن الكلام أمرا، والوجهان الاولان يفسدان بأنه قد يكون عالما بذات الأمر وبالمأمور به ولا يكون كلامه أمرا، والوجه الثالث يفسد بأن، كلامنا إنما هو فيما به صار أمرا، فيجب أن يذكر الوجه فيه، ثم يعلق العلم به، لان العلم لا يؤثر في المعلوم، وإنما يتعلق به على ما هو به من غير أن يصير لاجله على صفة، بل لو قيل: إن العلم إنما كان علما لاجل أن المعلوم على ما هو به، كان أقرب من القول بأن المعلوم على ما هو به بالعلم، ألا ترى أن العلم كالتابع للمعلوم، من حيث يتعلق به على ما هو عليه. ويجري هذا القائل مجرى من قال: إن الجسم إنما صار متحركا بعلم العالم بأنه يتحرك. وبعد
